



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

الأمانة العامة
قسم اللجان

مذكرة
أشغال اللجان الدائمة
(الفترة المتراوحة بين 11 أكتوبر و 12 فبراير 2014)

مذكرة أشغال اللجان الدائمة

(الفترة المتراوحة بين 11 أكتوبر و 12 فبراير 2014)

أولا. في التشريع

توجت حصيلة أشغال اللجان الدائمة، خلال دورة أكتوبر 2013-2014، على مستوى التشريع بالدراسة و التصويت على مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014، ومشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية والمؤسسات برسم السنة المالية 2014. وعقدت اللجان الدائمة لهذا الغرض 47 اجتماعا، استغرق 251 ساعة عمل . وجدير بالذكر أنه قد تم اقتراح 119 تعديلا حول مشروع قانون المالية، قبل منها 39 تعديلا، ودفعت الحكومة 35 مرة بالفصل 77 من الدستور.

ووفق الآجال القانونية، أنهت اللجان الدائمة دراسة مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014 ، وكذا مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية والمؤسسات برسم السنة المالية 2014. وتجدد الإشارة إلى أنه قد تم رفض مشروع قانون المالية ومشاريع الميزانيات الفرعية المذكورة، عدا ميزانية البلاط الملكي وميزانية إدارة الدفاع الوطني اللتين تمت الموافقة عليهما بإجماع الحاضرين بكل من لجنة المالية ولجنة الخارجية. كما

تمت الموافقة بالأغلبية على مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب، ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين.

كما، عقدت اللجان الدائمة 25 اجتماعا بمجموع 54 ساعة عمل. خصصت للدراسة والتصويت على مقترح قانون واحد يتعلق بالنظام الداخلي لمجلس المستشارين. و11 مشاريع قوانين للمصادقة من حيث المبدأ على اتفاقيات دولية، و12 مشروع قانون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والقانونية والبيئية.

لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

الجمعة 24 يناير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق ساعة و 30 دقيقة، تحت رئاسة السيد عبد السلام بلقشور، بحضور السيد عبد القادر اعمارة وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

وهكذا، فخلال الاجتماع تمت الدراسة والموافقة بإجماع الحاضرين على مشروع قانون رقم 89.12 يتعلق بالمدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط، كما أحيل من مجلس النواب، أي بدون تعديل.

الخميس 6 فبراير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق ساعتين و 30 دقيقة، تحت رئاسة السيد عبد السلام بلقشور، وبحضور السيد لحسن حداد وزير السياحة. حيث تمكنت اللجنة خلال هذا الاجتماع من الدراسة والموافقة بإجماع الحاضرين على مشروع قانون رقم 80.13 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 01.07 القاضي بسن إجراءات خاصة تتعلق بالإقامات العقارية للإنعاش السياحي وتغيير وتتميم القانون رقم 61.00 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية.

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الخميس 21 نونبر 2013: عقد اجتماع استغرق 3 ساعات، تم خلاله الاستماع إلى تقديم السيد الحسين الوردي وزير الصحة لمشروع قانون رقم 143.12 بتغيير المادة 44 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية -قراءة ثانية-، وبعد نقاش مستفيض حول مشروع القانون أبدى السادة المستشارون مجموعة من الملاحظات بخصوص التعديل الذي أدخله مجلس النواب على النص الأصلي، حيث ستكون له انعكاسات سلبية على فئة عريضة من الأجراء، حسب رأيهم. لذلك تم الاتفاق على ضرورة إجراء تنسيق مع مجلس النواب للتباحث في التعديلات التي من الممكن أن يتم إدخالها على هذا المشروع.

أما بالنسبة لمشروع قانون رقم 117.12 يقضي بتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي. فقد تم بخصوصه الاستماع لعرض السيد عبد السلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وإجراء مناقشة عامة نوه من خلالها السادة المستشارون على أهمية هذا المشروع، وتقرر تقديم تعديلات بشأنه والبت فيه في اجتماع مقبل تعقده اللجنة.

الأربعاء 29 يناير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق ساعة واحدة، تحت رئاسة السيد الحبيب لعلج، بحضور السيد عبد السلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، تم خلاله الدراسة والموافقة بإجماع الحاضرين على مشروع قانون رقم 117.12 يقضي بتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي. كما تم تعديله.

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الأربعاء 23 أكتوبر 2013 : عقد اجتماع استغرق ثلاث ساعات ونصف، تم خلاله الموافقة بإجماع الحاضرين على مشروع مقترح بتغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين، كما دققته اللجنة الفرعية سابقا.

الخميس 24 أكتوبر 2013: عقد اجتماع استغرق ساعة واحدة، تم خلاله البت في التعديلات التي سحب بعضها ولم تقبل بقية التعديلات، لتوافق اللجنة بعد ذلك على **مشروع قانون 67.12 يتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، دون تعديل وفق النتيجة التالية:**

الموافقون: 04

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 01

بعد صدور قرار المجلس الدستوري رقم 928/13 في 14 نونبر 2013، عقدت اللجنة يوم الأربعاء 22 يناير 2014 اجتماعا، استغرق 3 ساعات و 30 دقيقة، خصص للبت من جديد في مشروع النظام الداخلي للمجلس.

الاثنين 3 فبراير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق 3 ساعات، تحت رئاسة السيد عمر أذخيل، بحضور السيد مصطفى الرميد وزير العدل والحريات. وقد خصص الاجتماع لدراسة:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 066.13 يتعلق بالمحكمة الدستورية.
- مشروع قانون رقم 1.13 ينسخ ويعوض الباب الثالث المتعلق بمسطرة الأمر بالأداء من القسم الرابع من ق.م.م والمادة 22 من القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية.

وهكذا، فقد تم تقديم مشروع قانون تنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية . والدراسة والموافقة بإجماع الحاضرين على مشروع قانون رقم 1.13 ينسخ ويعوض الباب الثالث المتعلق بمسطرة الأمر بالأداء من القسم الرابع من ق.م.م والمادة 22 من القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية. كما تم تعديله.

الجمعة 7 فبراير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق 4 ساعات، تحت رئاسة السيد عمر أذخيل، بحضور السيد مصطفى الرميد وزير العدل والحريات. خصص لمواصلة دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية .

الاثنين 10 فبراير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق 3 ساعات و 30 دقيقة، تحت رئاسة السيد عمر أذخيل، بحضور السيد مصطفى الرميد وزير العدل والحريات. خصص لمواصلة دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية .

لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

الخميس 21 نونبر 2013: عقد اجتماع استغرق ساعتين اثنتين، بحضور السيد إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، حيث قامت اللجنة بالدراسة والموافقة بإجماع الحاضرين على **مشروع قانون رقم 139.12 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2010.** كما تم تقديم مشروع قانون رقم 64.12 يقضي

بإحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، وإجراء المناقشة العامة بشأنه على أن تواصل اللجنة دراسته في اجتماع مقبل.

الخميس 9 يناير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق ساعة و 30 دقيقة، بحضور السيد إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، تم خلاله البت في التعديلات والموافقة بإجماع الحاضرين على مشروع قانون رقم 64.12 يقضي بإحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛ كما تم تعديله. والدراسة والموافقة بإجماع الحاضرين على مشروع قانون رقم 82.12 يقضي بإحداث وتنظيم " مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة الاقتصاد والمالية "، بدون تعديل.

الأربعاء 22 يناير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق 3 ساعات، بحضور السيد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل. خصص لمناقشة موضوع "نزع الملكية للمنفعة العمومية بالنسبة لمشاريع إنجاز الطرق السيارة والقطار الفائق السرعة طنجة - القنيطرة- الدار البيضاء."

الأربعاء 5 فبراير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق 3 ساعات، تحت رئاسة السيد حسن أكليم الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، بحضور السيدة حكيمة الحيطي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة. حيث تم الاستماع لعرض حول مشروع قانون-إطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، تلتها مناقشة عامة للمشروع المذكور.

الاثنين 10 فبراير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق ساعتين، تحت رئاسة السيد حسن أكليم الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، بحضور السيدة حكيمة الحيطي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة. حيث واصلت اللجنة مشروع قانون-إطار رقم 99.12 **بمشاركة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، ووافقت عليه بإجماع الحاضرين.**

وبعد ذلك، قامت اللجنة بالدراسة والموافقة بإجماع الحاضرين على **مشروع قانون رقم 105.13 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.13.657 المتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات.**

الثلاثاء 11 فبراير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق ساعة واحدة، تحت رئاسة السيد امبارك السباعي الخليفة السادس لرئيس اللجنة ، بحضور إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية. خلال الاجتماع تمت الدراسة والموافقة بإجماع الحاضرين على **مشروع قانون رقم 104.13 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون 2.13.650 المتعلق بحل الشراكة من أجل التنمية وتصفيتهما.**

لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني

الثلاثاء 11 فبراير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق ساعة و 30 دقيقة، تحت رئاسة السيد نبیه حسن الخليفة الأول لرئيس اللجنة، بحضور السيدة مباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون. خلال الاجتماع تمت الدراسة والموافقة بإجماع الحاضرين على الاتفاقيات الدولية التالية:

- 1. مشروع قانون رقم 126.13 يوافق بموجبه على البروتوكول الموقع ببروكسيل في 18 نوفمبر 2013 بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بخصوص اتفاق الشراكة في مجال الصيد البحري.**
- 2. مشروع قانون رقم 37.13 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري، الموقع بأكادير في 14 فبراير 2013 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة فيدرالية روسيا.**
- 3. مشروع قانون رقم 49.13 يوافق بموجبه على اتفاقية المتر المنشئ بموجها المكتب الدولي للأوزان والمقاييس (BIPM)، الموقعة بباريس في 20 ماي 1875 والمعدلة في 6 أكتوبر 1921.**
- 4. مشروع قانون رقم 57.13 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع ، الموقع بدكار في 16 مارس 2013 بين المملكة المغربية وجمهورية السنغال.**
- 5. مشروع قانون رقم 58.13 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون الموقع بالرباط في 13 ديسمبر 2012 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الفرنسية من أجل تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.**
- 6. مشروع قانون رقم 61.13 يوافق بموجبه على الاتفاق لنقل الأشخاص والبضائع والعبور عبر الطرقات، الموقع بنواكشوط في 24 أبريل 2013 بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية.**
- 7. مشروع قانون رقم 63.13 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بواشنطن في 19 أبريل 2013 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية ليتوانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.**
- 8. مشروع قانون رقم 87.13 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 97 بشأن العمال المهاجرين (مراجعة) 1949، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثانية والثلاثين المنعقدة بجنيف في 08 يونيو 1949.**
- 9. مشروع قانون رقم 55.13 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المطلوبين الموقعة بلندن في 15 أبريل 2013 بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.**

10. مشروع قانون رقم 146.13 يوافق بموجبه على الاتفاقية الأوروبية بشأن ممارسة حقوق الأطفال، الموقعة بستراسبورغ في 25 يناير 1996.

11. مشروع قانون رقم 21.13 يوافق بموجبه على الاتفاقية الإقليمية حول قواعد المنشأ التفضيلية الأورومتوسطية، الموقعة ببروكسيل في 18 أبريل 2012.

ثانيا. في المراقبة

لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

الأربعاء 5 فبراير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق 4 ساعات، تحت رئاسة محمد كريمين رئيس اللجنة، بحضور السيد محمد الوفا الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة.

وهكذا، فبعد تقديم السيد رئيس الفريق الفدرالي الظروف الداعية لتقديم طلب عقد الاجتماع، تفضل السيد الوزير بإلقاء عرض في الموضوع تناول من خلاله مختلف المشاورات والإجراءات الحكومية المتخذة مقابل إلغاء الدعم عن البنزين الممتاز والفيول، تلتها مناقشة طرح خلالها السادة المستشارون مجموعة من الاستفسارات والملاحظات والاقتراحات همت بالأساس غياب المقاربة التشاركية عند اتخاذ هذا الإجراء، وضرورة القيام بإجراءات مواكبة تحول دون المس بالقدرة الشرائية للمواطنين، وانتهى الاجتماع بعد جواب السيد الوزير على مختلف التدخلات.

السبت 8 فبراير 2014: المشاركة بجمعية لجنة البنيات الأساسية بمجلس النواب في الزيارة الميدانية لورش توسعة مطار فاس - سايس. بعد كلمة السيدين رئيسي اللجنتين وكلمة السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، قدم السيد المدير العام للمكتب الوطني للمطارات عرضا حول المخطط الوطني للمطارات، تلتها تدخلات السادة البرلمانيين لسط ملاحظاتهم واستفساراتهم، وأجاب السيد الوزير والسيد المدير العام على مختلف التدخلات.

إثر ذلك، قام الوفد بزيارة ميدانية لورش توسعة المطار وتشديد المحطة رقم 2.

الاثنين 10 فبراير 2014: المشاركة بمعية لجنة البنيات الأساسية بمجلس النواب في لقاء تواصلية من تنظيم وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك حول موضوع: "حوادث السير بالمغرب واستراتيجية عمل اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير".

بعد كلمة السيدين رئيسي اللجنتين وكلمة السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، قدم السيد الكاتب العام الدائم للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير عرضا حول إستراتيجية اللجنة للحد من حوادث السير، ثلته مناقشة عامة وتدخل السادة البرلمانيين، تم أجاب السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل جوابا حول التدخلات.

لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

الخميس 6 فبراير 2014: عقدت اللجنة اجتماعا استغرق 3 ساعات و30د، تحت رئاسة السيد عبد الرحيم الرماح الخليفة السادس لرئيس اللجنة، بحضور كل من السيد عبد السلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، والسيد محمد مبديع الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. خصص الاجتماع لمناقشة موضوع: "تكريس الحقوق الأساسية للأجراء والموظفين في العمل والنهوض بالحماية الاجتماعية".